

Distr.: General
10 March 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية
فيينا، 3 و4 أيار/مايو 2023
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة باستعراض تنفيذ بروتوكول
الأسلحة النارية

فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني
بالمساعدة التقنية
فيينا، 29 و30 أيار/مايو 2023
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل المتعلقة بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات
الملحقة بها: التحديات والدروس المستفادة والاحتياجات
المستبانة من المساعدة التقنية

حالة تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- أنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها من خلال قراره 1/9، الذي تضمن في مرفقه إجراءات وقواعد تشغيل تلك الآلية⁽¹⁾. وبعد مرحلة تحضيرية استغرقت عامين، استهلكت الآلية عملها في استعراض الاتفاقية في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، من خلال قرار المؤتمر 1/10، الذي تضمن في مرفق ملحق به المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية⁽²⁾.

2- ووفقاً للفقرة 12 من الإجراءات والقواعد، التي تنص على أن يدرج المؤتمر وأفرقة العاملة هذه المسألة كبنء في جداول أعمالهم، بما يتوافق مع مجالات خبراتهم الفنية ودون المساس بالولاية القائمة لكل منهم، أُضيف

* CTOC/COP/WG.6/2023/1.

** CTOC/COP/WG.2/2023/1.

(1) CTOC/COP/2018/13، القرار 1/9، المرفق.

(2) CTOC/COP/2020/10، القرار 1/10، المرفق الأول.



بندان يتعلقان بعملية الاستعراض إلى جدول أعمال الاجتماع العاشر للفريق المعني بالأسلحة النارية والاجتماع الرابع عشر لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمساعدة التقنية.

3- وتتضمن ورقة المعلومات الأساسية هذه لمحة عامة عن المسائل المتعلقة بالسنوات الأولى من عمل الآلية، التي تمتد من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى آذار/مارس 2023.

4- وعملا بالفقرة 12 من الإجراءات والقواعد، تتألف عملية الاستعراض من استعراض عام يُضطلع به في الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف، واستعراضات قطرية تنفذ من خلال استعراضات مكتبية. ويركز التحديث المقدم من الأمانة إلى الفريقين العاملين على التقدم المحرز في الاستعراضات القطرية.

ثانياً - الأعمال التحضيرية والمزوجة بين الأطراف المشاركة

5- يشارك في الآلية ما مجموعه 189 طرفاً على النحو التالي: 188 دولة ومنظمة إقليمية واحدة. ومشاركة هذه الأطراف في الاستعراضات القطرية تدريجية، حيث كان ثلث الاستعراضات يبدأ كل عام على مدى ثلاث سنوات، من عام 2020 إلى عام 2022.

ألف - سحب القرعة

6- عملاً بالفقرتين 17 و28 من الإجراءات والقواعد، قُسمت الأطراف إلى ثلاث مجموعات (groups) لبدء استعراض التنفيذ لديها على نحو متعاقب على مدى ثلاث سنوات متتالية. وجرى اختيار الأطراف المشاركة في الاستعراضات القطرية ونظرائها المستعرضين عن طريق سحب القرعة في الاجتماعات المشتركة ذات الصلة التي عقدتها الأفرقة العاملة فيما بين الدورات في بداية عملية الاستعراض دون خدمات للترجمة الشفوية. وتسري تشكيلات المزوجة بين الدول الأطراف طوال مدة عملية الاستعراض ما لم يطلب أحد الأطراف إعادة سحب القرعة. ويجوز للدول الأطراف أن تطلب إعادة سحب القرعة بما لا يتجاوز أربع مرات.

7- واختير، بسحب القرعة، 130 طرفاً للمشاركة في إطار المجموعة الأولى في 62 استعراضاً، و131 طرفاً للمشاركة في إطار المجموعة الثانية في 63 استعراضاً، و134 طرفاً للمشاركة في إطار المجموعة الثالثة في 64 استعراضاً. وبناء على طلب بعض الدول الأطراف إعادة سحب القرعة وفقاً للفقرة 28(د) و(و) من الإجراءات والقواعد، نظمت الأمانة لاحقاً ثلاثة اجتماعات مشتركة للأفرقة العاملة، عُقدت فيما بين الدورات في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021 و17 شباط/فبراير 2022 و4 أيار/مايو 2022، بغرض إعادة سحب القرعة. ومن المقرر عقد اجتماع مشترك رابع للأفرقة العاملة فيما بين الدورات بغرض إعادة سحب القرعة، بناءً على طلب من إحدى الدول الأطراف، في أيار/مايو 2023.

8- وقد عُمت النتائج المحدثة لسحب القرعة على الدول الأطراف ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي المخصص للآلية⁽³⁾.

(3) انظر تحت عنوان "Country pairings" في القسم المعنون "UNTOC Review Mechanism" على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة)، عبر الرابط التالي: www.unodc.org.

- 9- ومنذ بدء عملية الاستعراض، أصبحت دولة واحدة طرفاً في اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال⁽⁴⁾، وأصبحت سبع دول أطرافاً في اتفاقية الجريمة المنظمة أطرافاً في البروتوكولات الملحقمة بالاتفاقية.⁽⁵⁾
- 10- وعملاً بالفقرة 9 من الإجراءات والقواعد، تنطبق الآلية على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وفي كل بروتوكول من البروتوكولات. ولعل مؤتمر الأطراف يود النظر في النهج الذي يتعين اتباعه لإدراج الأطراف الجديدة في الآلية، مثل الإطار الزمني لإتمام الاستعراضات القطرية من جانب الأطراف الجديدة والمسائل المتعلقة بالمراجعة.

باء - حالة الترشيحات

- 11- يمثل ترشيح جهات الوصل والخبراء الحكوميين الخطوة الأساسية الأولى اللازمة للسماح ببدء الاستعراض القطري بفعالية. ويتعين على كل دولة طرف أن تعين، في غضون أسبوعين من بدء الاستعراض، جهة وصل لتنسيق مشاركتها في الاستعراض⁽⁶⁾. وتتاح هذه المعلومات على منصة "RevMod" الإلكترونية، وهي النمطة الآمنة لبوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")، التي تستضيف عملية الاستعراض القطري.
- 12- وحتى 24 شباط/فبراير 2023، تلقت الأمانة ترشيحات لـ153 جهة وصل من 145 دولة طرفاً، منها 27,6 في المائة من النساء (42 جهة وصل)، وأغلبيتها تنتمي إلى وزارة العدل أو وزارة الخارجية أو وزارة الداخلية في البلد المعني.
- 13- وفيما بين الأطراف التي رشحت جهات وصل، اكتفت الأغلبية بترشيح جهة واحدة لتنسيق مشاركتها في جميع الاستعراضات القطرية، بينما رشحت نسبة لا تزيد على 6 في المائة (8 دول أطراف) أكثر من جهة واحدة، تختص إحداها عادة بالاستعراض القطري الخاص ببلدها بينما تختص أخرى بدور المستعرض المسند إلى بلدها في الاستعراضات القطرية الأخرى.
- 14- كما أن 20 في المائة (29 من 145) من الدول الأطراف، التي رشحت بالفعل جهات وصل، غيرت جهات الوصل الخاصة بها على الأقل مرة واحدة منذ مشاركتها في عملية الاستعراض. وأدى هذا التبديل في بعض الحالات إلى تأخير التقدم في إنجاز الاستعراضات، بينما ساعد في حالات أخرى على تقدم العمل المتعطل في الاستعراضات بسبب عدم تجاوب جهات الوصل.
- 15- وحتى 24 شباط/فبراير 2023، لم تكن نسبة تبلغ 23 في المائة (44 دولة طرفاً) من الأطراف المشاركة في الآلية البالغ عددها 189 قد رشحت بعد جهات الوصل الخاصة بها. وعلى الرغم من تراجع معدل

(4) انضمت بوتان في 20 شباط/فبراير 2023 إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

(5) انضمت أندورا إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص في 21 أيلول/سبتمبر 2022؛ وصدقت تشاد على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في 23 أيلول/سبتمبر 2022؛ وصدقت جزر القمر على بروتوكول تهريب المهاجرين في 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 وانضمت إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة في 1 حزيران/يونيه 2021؛ وانضمت ألمانيا إلى بروتوكول الأسلحة النارية في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ وصدقت لكسمبرغ على بروتوكول الأسلحة النارية في 9 أيار/مايو 2022؛ وانضمت باكستان إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

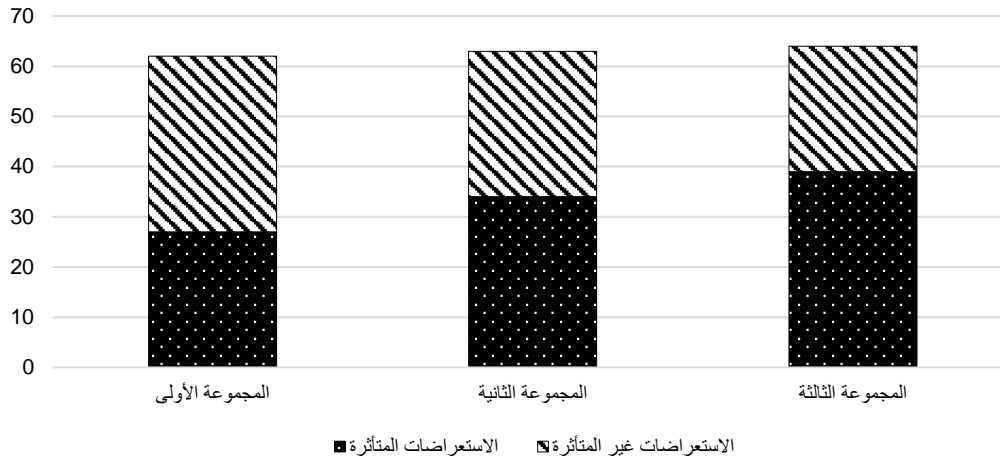
(6) إجراءات وقواعد تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة (CTOC/COP/2018/13)، القرار 1/9، المرفق، الفقرة 18؛ والمبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية (CTOC/COP/2020/10)، القرار 1/10، المرفق الأول، الفقرة 5.

الترشيحات الناقصة، فإن هذا الوضع لا يزال يحول دون بدء 100 استعراض قطري وأدى بدولة طرف، تأثر الاستعراض الخاص بها تأثراً مباشراً بهذا النقص، إلى طلب إعادة سحب القرعة.

16- ويبين الشكل الأول عدد الاستعراضات المتأثرة بالترشيحات الناقصة داخل كل مجموعة.

الشكل الأول

الاستعراضات المتأثرة بعدم تعيين جهات الوصل



17- وبذلت الأمانة جهوداً خاصة لمتابعة مسألة الترشيحات الناقصة مع الدول الأطراف عن طريق الاتصال بالبعثات الدائمة وعقد جلسات إحاطة من أجلها وإرسال خطابات رسمية لها ومن خلال المكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة)، حسب الاقتضاء. وبذلت رئاسة مؤتمر الأطراف جهوداً إضافية لتذكير الدول الأطراف بضرورة التقيد بالتزامها بترشيح جهات وصل وخبراء حكوميين من أجل عملية الاستعراض في وقت مناسب.

18- وينبغي للدول الأطراف أيضاً أن تعين، في غضون أربعة أسابيع من بدء مشاركتها في عملية الاستعراض، خبراء حكوميين لإجراء الاستعراض القطري⁽⁷⁾. وحتى 24 شباط/فبراير 2023، تلقت الأمانة ترشيحات بشأن 954 خبيراً حكومياً، منهم 305 من النساء (32 في المائة).

19- وبالإضافة إلى ذلك، كانت 14 دولة طرفاً قد رشحت مراقبين حتى 24 شباط/فبراير 2023. والمسؤولون، الذين مُنحوا حق الدخول إلى منصة "RevMod" كمراقبين، يمكنهم فقط الاطلاع على محتوى الاستعراضات، أي دون إمكانية تنفيذ أي إجراءات أو تعديل المحتوى.

20- ويتضمن قسم الموجزات القطرية (Country Profiles)⁽⁸⁾، على الموقع الشبكي للآلية، معلومات عامة عن جهات الوصل المعنية متاحة للاطلاع العام، أما تفاصيل الاتصال بجهات الوصل والخبراء الحكوميين فهي متاحة للمستعملين المسجلين في منصة "RevMod".

(7) المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية، الفقرة 6.

(8) انظر تحت عنوان "Country profiles" في القسم المعنون "UNTOC Review Mechanism" على الموقع الشبكي لمكتب المخدرات والجريمة عبر الرابط التالي: www.unodc.org/.

ثالثاً - التقدم المحرز في استعراض المجموعة المواضيعية الأولى

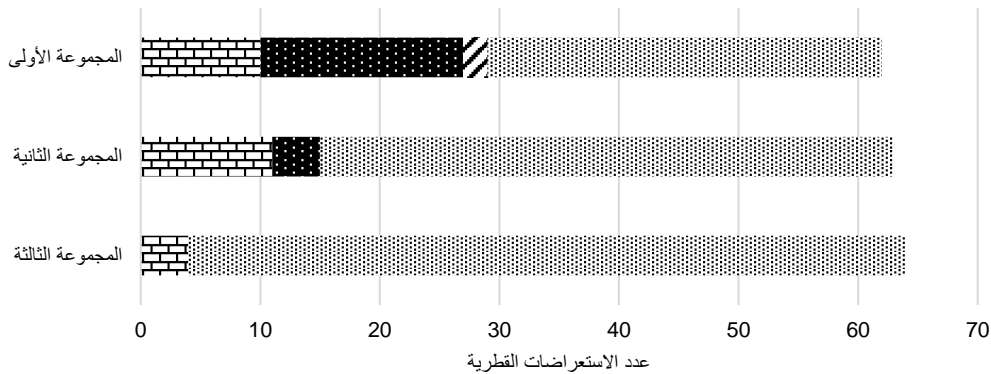
21- قرر مؤتمر الأطراف، في قراره 1/9، أن تتناول آلية الاستعراض تدريجياً جميع مواد الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. ولتيسير هذا النهج، قُسمت المواد إلى أربع مجموعات مواضيعية (thematic clusters). ويستغرق استعراض تنفيذ كل مجموعة منها سنتين، وتسمى تلك الفترة بمرحلة استعراضية. وتشمل المجموعة المواضيعية الأولى قيد الاستعراض الأحكام المتعلقة بالتجريم والولاية القضائية في الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.

22- وبحلول نهاية عام 2022، كانت كل المجموعات الثلاث المؤلفة من الأطراف المشاركة قد بدأت استعراضاتها القطرية لتنفيذ المواد المدرجة في المجموعة المواضيعية الأولى، حيث بدأت المجموعة الأولى من الأطراف عملها في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، والمجموعة الثانية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، والمجموعة الثالثة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

23- وحتى 24 شباط/فبراير 2023، كان العمل يتقدم في 48 استعراضاً فحسب من أصل 189 استعراضاً، حيث بلغ 25 استعراضاً مرحلة إعداد الدولة الطرف المستعرضة ردودها على الاستبيان، وكان 21 استعراضاً في مرحلة التعقيب الكتابي، وبلغ استعراضان مرحلة إعداد قوائم بالملاحظات، على النحو المبين في الشكل الثاني.

الشكل الثاني

حالة الاستعراضات القطرية، حسب المجموعة



24- ووفقاً للإطار الزمني الإرشادي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في دورته العاشرة، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان من المقرر أن تكون المجموعة الأولى من الدول الأطراف المستعرضة قد اختتمت مرحلتها الاستعراضية الأولى بعد عامين، أي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022. ولكن في وقت إعداد هذا التقرير، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر من الموعد النهائي المحدد في الإطار الزمني الإرشادي، لم تكن أي من الدول الأطراف قد اختتمت استعراضاتها القطرية لتنفيذ المواد المحددة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى.

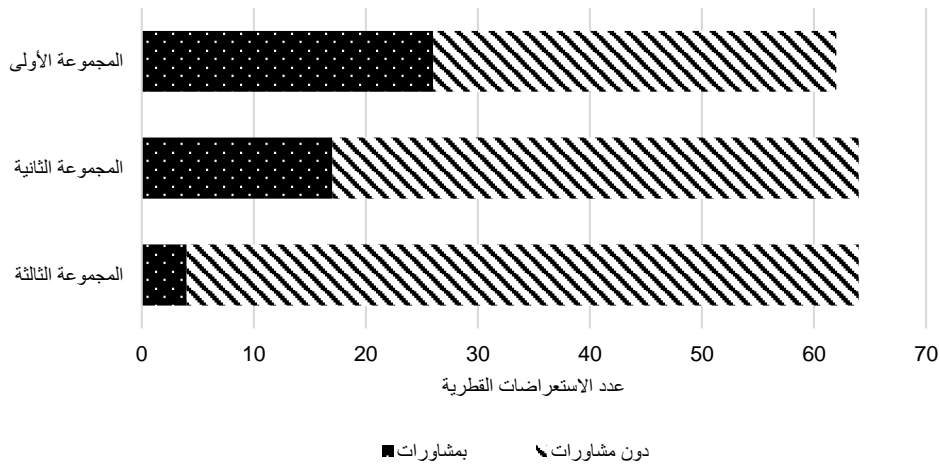
25- ولكي يبدأ استعراض المجموعة المواضيعية التالية، التي ستتركز على التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة والمصادرة (المجموعة المواضيعية الرابعة)، يجب أن تُتم المجموعة الأولى من الأطراف 70 في المائة من الاستعراضات المتوخاة منها، ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك.

ألف - الخطوات الأولية والتحضيرية للاستعراض القطري

26- بمجرد تعيين جميع جهات الوصل المختصة بالاستعراض القطري، يتعين على الدولة الطرف المستعرضة إجراء مشاورات مع الدولتين المستعرضتين من أجل تحديد الأطر الزمنية للاستعراض القطري ومتطلباته. ويجدر بالذكر، في هذا الصدد، أن نسبة الاستعراضات القطرية التي بدأت من خلال مشاورات أولية مع الأطراف المعنية لم تزد، حتى 24 شباط/فبراير 2023، على 25 في المائة من جميع الاستعراضات القطرية (47 إجمالاً، معظمها ضمن المجموعة الأولى)⁽⁹⁾، كما هو مبين في الشكل الثالث، وذلك على الرغم من المحاولات المتعددة التي بذلتها الأمانة لتيسير تنظيم اجتماعات من هذا القبيل.

الشكل الثالث

عدد الاستعراضات القطرية التي أجريت بشأنها مشاورات أولية



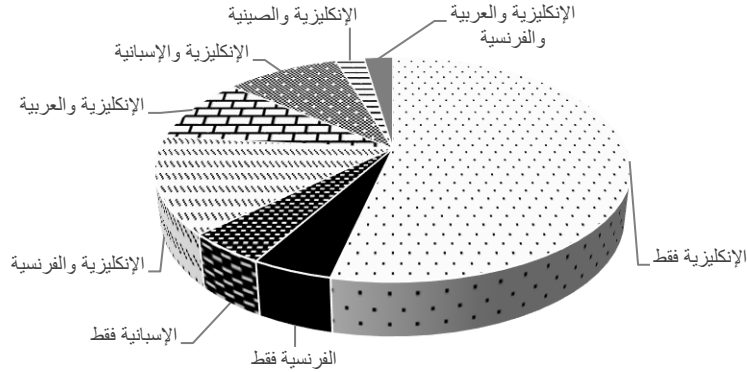
27- وفي بداية كل استعراض قطري، تتفق الأطراف المعنية على اللغات التي ستستخدمها لإجرائه، آخذة في الاعتبار أنه يجوز لها استخدام أي لغة أو لغتين من لغات العمل الست للألية، أو، في ظروف استثنائية، ثلاث لغات⁽¹⁰⁾.

28- وحتى 24 شباط/فبراير 2023، كانت الدول الأطراف قد اتفقت على استخدام لغة واحدة فقط في أغلبية (56 في المائة) الاجتماعات التشاورية الأولية التي عُقدت. وتقرر إجراء ثلاثة وعشرين استعراضاً باللغة الإنكليزية، واستعراضين باللغة الفرنسية، واستعراضين باللغة الإسبانية، واستعراض واحد باللغة العربية. وفي حالة استثنائية واحدة، اتفقت الأطراف على إجراء الاستعراض بثلاث لغات (هي الإنكليزية والعربية والفرنسية)، أما في الاجتماعات التشاورية الأولية المتبقية، فقد اتفقت الدول الأطراف على استخدام لغتين. وتقرر إجراء ستة من تلك الاستعراضات باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وأربعة باللغتين الإسبانية والإنكليزية، وخمسة باللغتين الإنكليزية والعربية، واستعراض واحد باللغتين الإنكليزية والصينية. ويبين الشكل الرابع اللغات ومجموعاتها المختارة لإجراء الاستعراضات.

(9) من بين الاستعراضات القطرية الثمانية والأربعين التي يتقدم العمل فيها، بدأ استعراض واحد دون عقد اجتماع تشاوري أولي.

(10) الإجراءات والقواعد، الفقرة 50.

الشكل الرابع اللغات المختارة لإجراء الاستعراضات



29- وفي عدد قليل من الاستعراضات القطرية الأخرى، كانت الأطراف إما لا تزال تناقش لغة أو لغات العمل التي يجب اعتمادها أو لم تناقشها بعد بسبب عدم توفر موارد لتيسير ترجمة المدخلات المكتوبة. ومن المقرر إجراء مشاورات إضافية، بمساعدة من الأمانة، من أجل استكشاف إمكانيات تمويل ترجمة المدخلات بلغات متعددة، مع الاستفادة من الموارد المتاحة على الصعيد الوطني، مثل الترجمات غير الرسمية. ولا تتلقى الأمانة تمويلا من الميزانية العادية لتلبية الاحتياجات المطلوبة من الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية في سياق عمل الآلية، والموارد المتاحة من التبرعات لدعم التعددية اللغوية محدودة للغاية⁽¹¹⁾. وكان لهذا التحدي أثره على التقدم المحرز في بعض الاستعراضات وأسفر عن عدة طلبات لإعادة سحب القرعة.

باء - استبيانات التقييم الذاتي

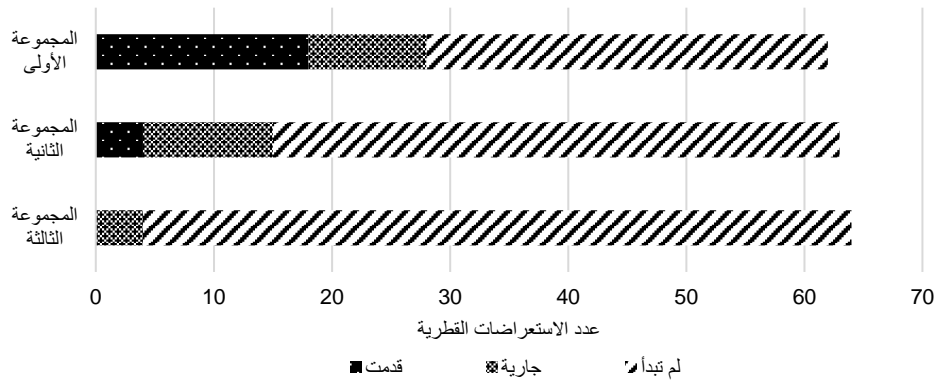
30- وفقا لإجراءات وقواعد تشغيل الآلية، يتعين على كل دولة طرف مستعرضة أن تقدم ردها على استبيان التقييم الذاتي إلى الدولتين الطرفين المستعرضتين في غضون فترة زمنية معقولة أقصاها ستة أشهر.

31- وكان من المفترض، وفقا للإطار الزمني الإرشادي الوارد في المرفق الأول للقرار 1/10، أن تكون جميع استبيانات التقييم الذاتي الخاصة باستعراض تنفيذ الأطراف في المجموعتين الأولى والثانية للمواد المحددة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى قد استوفيت بحلول وقت إعداد هذا التقرير. ولكن لم يستوف تلك الاستبيانات ويقدمها سوى 23 طرفا. وكان من بين الأسباب الشائعة التي سبقت لتبرير التأخير صعوبات التنسيق وجمع المعلومات وإجراءات الموافقة و"الفجوة الرقمية". ويبين الشكل الخامس التقدم المحرز في الاستعراضات القطرية لدى كل مجموعة من الأطراف.

(11) الإجراءات والقواعد، الفقرة 54.

الشكل الخامس

حالة التقدم المحرز بخصوص استبيانات التقييم الذاتي، حسب المجموعة



32- وللتغلب على تلك التحديات وتعزيز التعاون وتوفير فرص للتعلم من أجل الدول الأطراف وفيما بينها، سنتيح الأمانة تدريجياً الردود على استبيانات التقييم الذاتي للأطراف المشاركة من خلال بوابة المنصة "RevMod" وفقاً للفقرة 40 من الإجراءات والقواعد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إتاحة تلك الردود للاطلاع العام، بناء على طلب الأطراف المشاركة، في قسم "الموجزات القطرية" (Country profiles) على الموقع الشبكي للآلية عند اختتام الاستعراض القطري في كل مجموعة مواضيعية.

جيم - التعقيبات الكتابية

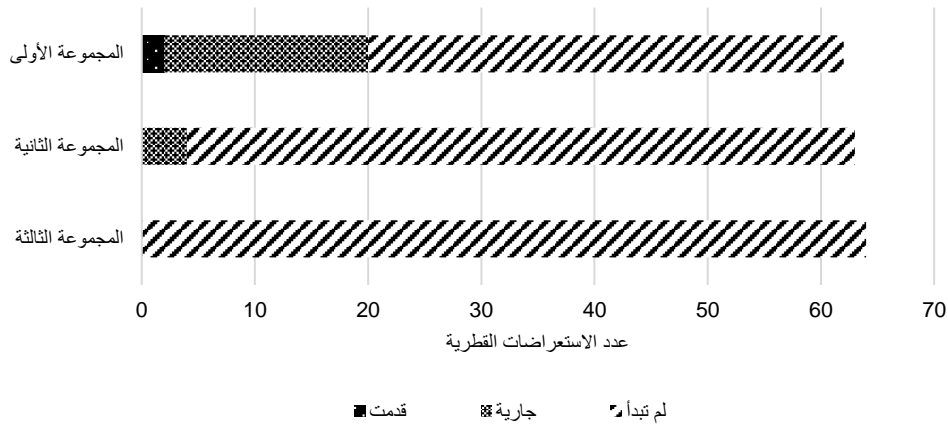
33- يتعين على الطرفين المستعرضين أن يقدموا للدولة المستعرضة تعقيباً كتابياً على التدابير المتخذة لتنفيذ الأحكام قيد الاستعراض، بما في ذلك أوجه النجاح في تنفيذها والتحديات التي تعترضه، في غضون فترة زمنية معقولة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تسلم الرد على استبيان التقييم الذاتي⁽¹²⁾. ويتعين على الطرفين المستعرضين أن يعملوا بجد لتسيير هذه المرحلة من الاستعراض. ونتيجة لذلك، تواظب الأمانة على دعوة الأطراف المستعرضة إلى مناقشة التوزيع الممكن للمهام في بداية الاستعراض وإبلاغ جميع الأطراف بما إذا كانت هناك تأخيرات متوقعة تتطلب تمديد الأثر الزمنية.

34- وحتى 24 شباط/فبراير 2023، كان من بين الاستعراضات التي يتقدم العمل فيها والبالغ عددها 48 استعراضاً، 21 استعراضاً وصل إلى مرحلة التعقيبات الخطية، واستعراضان فقط أما تلك الخطوة، كما هو مبين في الشكل السادس.

(12) الإجراءات والقواعد، الفقرة 35.

الشكل السادس

حالة التقدم المحرز بخصوص التعقيبات الكتابية، حسب المجموعة



دال - قوائم الملاحظات وملخصاتها

35- يُحتتم كل استعراض قطري بإعداد ونشر قائمة بالملاحظات عن تنفيذ الأحكام المشمولة بالمجموعة المواضيعية قيد الاستعراض وملخص لهذه القائمة. وتعد الدولتان المستعرضتان، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرضة وبمساعدة الأمانة، هذه القائمة التي تبين أي ثغرات وتحديات قائمة في تنفيذ الأحكام المستعرضة، والممارسات الفضلى والاقتراحات المطروحة وأي احتياجات مستبانة من المساعدة التقنية من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.

36- وحتى 24 شباط/فبراير، لم تكن أي من قوائم الملاحظات قد وضعت بعد في صيغتها النهائية على الرغم من أنه كان من المتوقع في الإطار الزمني الإرشادي أن تكون المجموعة الأولى قد اختتمت مرحلتها الاستعراضية الأولى بحلول نهاية عام 2022. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن قد وصل إلى مرحلة وضع قوائم الملاحظات في صيغتها النهائية سوى اثنتين فقط من الاستعراضات القطرية المتوخاة في المجموعة الأولى والبالغ عددها 62 استعراضاً.

37- ونتيجة لذلك، لم يتسن إجراء المناقشات المواضيعية، التي كان من المتوخى أن تعدها الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، أو الاستقادة من قوائم الملاحظات هذه في إعداد توصيات من أجل تقديمها إلى المؤتمر، على النحو المبين في الإجراءات والقواعد. ولا توجد احتياجات مستبانة من المساعدة التقنية في هذه القوائم متاحة للنظر فيها أو لصوغ توصيات بشأنها قبل الاجتماع العاشر للفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والاجتماع الرابع عشر لفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية.

رابعاً - الدعم المقدم من الأمانة

38- وفقاً للفقرة 54 من الإجراءات والقواعد، تُموّل الآلية من مصادر مختلفة في إطار نموذج تمويل مختلط يجمع بين الموارد الحالية للميزانية العادية والتبرعات. وقد أنشأ مكتب المخدرات والجريمة، بناءً على ما طلبه مؤتمر الأطراف في الإجراءات والقواعد، البرنامج العالمي لدعم آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (البرنامج العالمي لدعم الآلية) من أجل إدارة

التبرعات المقدمة إلى الآلية وضمان تشغيل الآلية بفعالية، بما في ذلك توفير خدمات الأمانة والدعم، التي تُموّل من الميزانية العادية الحالية.

39- وقد واصلت الأمانة تقديم الدعم للاستعراضات القطرية في كل مرحلة بسبل شتى، منها المتابعة المنهجية مع ممثلي الدول وجهات الوصل الخاصة بها، وتقديم إرشادات تقنية بشأن عملية الاستعراض ومتطلباتها، ورصد التقدم المحرز في الاستعراضات وفقا للأطر الزمنية واللغات المتفق عليها، إلى جانب إسداء المشورة بشأن الاستخدام الفعال للمنصة "RevMod".

ألف - التدريب وبناء القدرات

40- منذ عام 2020، زود مكتب المخدرات والجريمة 161 2 مسؤولا حكوميا من 150 دولة طرفا بإحاطات وضروب من التدريب باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وكذلك باللغة البرتغالية، من خلال البرنامج العالمي لدعم الآلية، الأمر الذي أتاح الفرصة لجهات الوصل والخبراء الحكوميين في الدول الأطراف المستعرضة والمستعرضة للتعرف على منهجية عملية الاستعراض وكيفية استعمال المنصة "RevMod".

41- وقُدمت المساعدة إلى جهات الوصل والخبراء الحكوميين في إنشاء حسابات لهم للدخول إلى المنصة "RevMod" وقُدمت لهم المشورة بشأن الجوانب الموضوعية والإجرائية لعملية الاستعراض في مناسبات عديدة.

باء - الأدوات

42- استحدث مكتب المخدرات والجريمة أيضا موارد⁽¹³⁾ من أجل توفير المزيد من الدعم لجهات الوصل والخبراء الحكوميين، منها بالأخص ما يلي:

(أ) نميطة للتعلم الإلكتروني بشأن الآلية واستخدام المنصة "RevMod" بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ب) أدلة عملية لجهات الوصل والخبراء الحكوميين بشأن استخدام المنصة "RevMod"؛

(ج) دليل إرشادي لجهات الوصل بشأن التحضير للاجتماع التشاوري الأولي؛

(د) خلاصة وافية للوثائق الأساسية توفر معلومات شاملة عن تشغيل الآلية، وهي متاحة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

43- وإضافة إلى ذلك، أتاح مكتب المخدرات والجريمة لجهات الوصل والخبراء الحكوميين إمكانية الوصول إلى مجموعة من الأدوات والمواد التي أعدها من أجل تفسير وتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، من بينها أحكام تشريعية نموذجية وقوانين نموذجية، وكذلك أدلة تشريعية لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها⁽¹⁴⁾.

(13) الموارد المذكورة متاحة على الموقع الشبكي للآلية: www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/review-mechanism-untoc/home.html

(14) متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/review-mechanism-untoc/resources.html

خامسا - الحوارات البناءة والتفاعل مع أصحاب المصلحة المعنيين

ألف - الحوارات البناءة

44- سعياً إلى تعزيز التفاعل المثمر مع الجهات المعنية من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، عُقدت حوارات بناءة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن عملية الاستعراض بعد اختتام اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف. ونُظمت السلسلة الأولى من الحوارات البناءة حول عملية الاستعراض في عام 2022 باللغة الإنكليزية بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، وحضرها 219 من أصحاب المصلحة غير الحكوميين الذين مثلوا لفيفا من المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ودوائر القطاع الخاص، فضلاً عن الدول الأطراف والدول الموقعة وغير الموقعة والمنظمات الحكومية الدولية. وأُتيح للمؤتمر ملخصات لتلك الحوارات البناءة أعدها رؤساء جلسات الحوار⁽¹⁵⁾.

باء - التفاعل مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين

45- يدعم مكتب المخدرات والجريمة العمل على بناء قدرات أصحاب المصلحة غير الحكوميين من أجل أن يشاركوا مشاركة بناءة في عملية الاستعراض من خلال مشروعه المعروف باسم "SE4U" الذي يهدف إلى إشراكهم في تنفيذ الاتفاقية وتشغيل الآلية والاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة، وفقاً لقرار المؤتمر 1/9.

46- وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان أكثر من 1 568 من أصحاب المصلحة غير الحكوميين من 121 بلداً قد تلقوا تدريباً على عملية الاستعراض وسبل التعاون مع الدول الأعضاء، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل، وتقديم دورات تدريبية ذاتية الوتيرة على الإنترنت، واستخدام موارد أخرى⁽¹⁶⁾. ولتيسير التعاون والترابط الشبكي بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين ذوي الصلة من المعنيين بمعالجة المسائل المتعلقة بالجريمة المنظمة والفساد، أنشئ في إطار مشروع "SE4U" مركز معرفي باسم "WhatsOn" يجمع بين العديد من أصحاب المصلحة غير الحكوميين ويستضيف حالياً 446 عضواً من 133 بلداً.

47- وحتى 24 شباط/فبراير 2023، كان مكتب المخدرات والجريمة قد يسر استهلال عمليتين في بلدين تحت اسم "مبادرات تجريبية" من أجل إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في العمل، وتولت قيادة كل عملية منهما حكومة البلد، وذلك بهدف تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين في الاستعراضات القطرية، بموافقة الأطراف قيد الاستعراض⁽¹⁷⁾.

سادسا - مواضيع مطروحة للنظر فيها

48- لعل الفريق العامل يود أن يركز مداولاته على المواضيع التالية:

- (أ) تحديد معوقات إتمام كل خطوة من خطوات الاستعراضات القطرية في الوقت المناسب والانتقال من المجموعة المواضيعية الأولى إلى المجموعة التالية لها وتحديد التدابير اللازمة للتخفيف من تلك المعوقات؛
- (ب) تحديد الاحتياجات اللازمة في مجالات المساعدة التقنية وبناء القدرات المتعلقة بتشغيل الآلية؛

(15) ورقة الاجتماع CTOC/COP/2022/CRP.3.

(16) انظر، على سبيل المثال، *Toolkit on Stakeholder Engagement: Implementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (UNTOC) Guide for Civil Society Community Engagement in the* و *UNTOC Review Mechanism*.

(17) الإجراءات والقواعد، الفقرة 23.

- (ج) تحديد الاحتياجات اللازمة من المساعدة التقنية لتنفيذ الملاحظات المنبثقة عن الآلية؛
- (د) معالجة مسألة المشاركة في الآلية من جانب الأطراف الجديدة في اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها؛
- (هـ) ضمان التعددية اللغوية أو تيسيرها في الأعمال المتعلقة بعملية الاستعراض، بما في ذلك الحوارات البناءة؛
- (و) التعريف بالتجارب الوطنية في استعراض المجموعة المواضيعية الأولى المتعلقة بأحكام التجريم والولاية القضائية، بما في ذلك التحديات المواجهة والدروس المستفادة؛
- (ز) ضمان استدامة الآلية بسبل مختلفة، بما في ذلك تنفيذ ملاحظاتها.

سابعا - المتابعة والتوصيات الممكنة

49- لعل الفريق العامل يود أن يقدم التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للدول الأطراف أن تعزز جهودها الرامية إلى التقيد بالجدول الزمني لعملية الاستعراض على النحو المبين في الإجراءات والقواعد؛
- (ب) ينبغي للدول الأطراف أن تنتظر في نشر ردودها على استبيان التقييم الذاتي والحوار اللاحق والوثائق الإضافية، كليا أو جزئيا، بما يشمل النشر في قسم "الموجزات القطرية" (Country profiles) الخاص بالآلية على الموقع الشبكي لمكتب المخدرات والجريمة وفقا للفقرة 41 من الإجراءات والقواعد؛
- (ج) ينبغي لمكتب المخدرات والجريمة أن ييسر تبادل التجارب والدروس المستفادة فيما بين الدول الأطراف من خلال مشاركتها في عملية الاستعراض؛
- (د) ينبغي للدول الأطراف أن تنتظر في وضع طرائق بشأن المشاركة من جانب الأطراف الجديدة في اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها.